تمويل الإرهاب: بين النية الحسنة والدوافع السيئة

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

لم يأت البيان الرسمي الذي أصدرته السلطات الأمنية السعودية يوم السبت حول اعتقال واستجواب عدد من الأشخاص (من المواطنين والأجانب) بتهمة الاشتباه في قيامهم بنشاطات جمع الأموال لدعم النشاطات الإرهابية، لم يأت مفاجئا لكل متتبع لسياسية المملكة الأمنية.

فقرار القيادة السياسية في الدولة بتبني كل جهد ممكن من أجل اجتثاث جذور الإرهاب داخليا وخارجيا هو قرار صادق ونابع من صميم مبادئ وقيم الدولة السعودية.

فخلال عمر الدولة الطويل، لم تتمكن أي جهة من توفير الأدلة الصادقة على قيام المملكة بدعم النشاطات الإرهابية. فصفة الدولة "الراعية للإرهاب" التي وُصمت بها دول عديدة في العالم، حقاً أو باطلاً، بقيت المملكة بعيدة عنها. وكانت المملكة سباقة في اتخاذ الإجراءات الهادفة لمحاربة الإرهاب حين أمْسَت المملكة ومواطنوها ضحية الإرهاب قبل أن تكون الولايات المتحدة أو الدول الغربية ضحية له. وتمثل مكافحة تمويل الإرهاب جزءاً أساسياً من الاستراتيجية العامة والشاملة لمكافحة الإرهاب التي تبنتها المملكة خلال السنوات الماضية.

فالمملكة لم تكتف باقتصار التعامل مع الإرهاب عبر الوسائل الأمنية لوحدها، بل امتدت استراتيجيتها لتشمل التعامل البنّاء مع الجانب الفكري والعقائدي لظاهرة الإرهاب، إلى جانب البعد المادي للظاهرة المتمثل بتبني جميع الوسائل لتجفيف المصادر المالية الداعمة للنشاطات الإرهابية.

ولم يكن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالسيطرة على تمويل الإرهاب مهمة سهلة أو ميسرة في مجتمع فريد في خصائصه العقائدية ومكانته الدينية وتطوره التاريخي والحضاري كالمجتمع السعودي.

فالمجتمع السعودي هو مجتمع يمثل فيه العمل الخيري والعطاء والبذل الإنساني إحدى أهم دعائمه وجزءاً من عقيدته الدينية والاجتماعية والأخلاقية. وسيدرك كل مطلع على طبيعة وخصائص المجتمع السعودي مدى عظمة ومشقة المهمة التي جابهت صناع القرار في اتخاذ الوسائل الكفيلة بتجفيف مصادر تمويل النشاطات الإرهابية داخلياً ودولياً.

فالسلطة لا ترغب ولا تقدر على إيقاف أو تعطيل بذل الأموال من أجل العمل الخيري والإنساني. وفي الوقت نفسه، وبعد الويلات والمآسي التي ولدتها النشاطات الإرهابية داخل المملكة وخارجها، وجدت السلطات نفسها ملزمة بمهمة مكافحة الإرهاب، ومن ضمنها وجوب اتخاذ الوسائل الناجعة لإيقاف نشاطات تمويل الإرهاب.

وقد جابهت المهمة معضلتين أساسيتين: الأولى إيجاد آلية دقيقة وعادلة للتفريق بين المؤسسات التي تجمع المال من أجل الأعمال الخيرية والإنسانية التي تنبع من صميم قيم المجتمع من جهة، والمؤسسات التي تستخدم غطاء العمل الإنساني والخيري كواجهة لتحويل الأموال لدعم النشاطات الإرهابية من جهة أخرى. ولم يكن من اليسر أو السهولة وضع خط فاصل لتصنيف هذه المؤسسات لوجود عوامل واعتبارات كثيرة تعقد المهمة وتعرقل اتخاذ القرار الصائب والعادل.

وتمثلت المعضلة الثانية بصعوبة إيجاد آلية ناجعة ومؤثرة تعمل على تتبع ومراقبة الأموال التي تُبذل للعمل الخيري أو الإنساني والتيقن من وصولها، وعلى نحو نهائي وكامل، إلى الجهة المستفيدة. وهي مهمة أقل ما يُقال عنها إنها مهمة جمع معلومات استخبارية دقيقة ومعقدة، وخصوصاً أن أغلب هذه الأموال تمنح في صورة أموال نقدية لا تمر عبر قيود النظام المصرفي.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات والعوائق استطاعت مؤسسات الدولة تبني سياسة أثبتت فاعليتها في تحقيق الهدف، ترافقت مع محاولة جادة للمحافظة على قيم المجتمع والالتزامات الدينية لأبنائه. فإلى جانب الإجراءات الأمنية التي هدفت للتحقق من فعاليات المؤسسات العاملة في مجالات جمع الأموال للأعمال الخيرية ومحاولة تحديد هوية المؤسسات التي تورطت في توفير الدعم المادي للنشاطات الإرهابية، قامت المملكة بإصدار تشريعات قانونية صارمة هدفها التعامل الفعال مع ظاهرتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

فقد تم سن القوانين والتشريعات التي هدفت، وبلغة واضحة، إلى تجريم نشاطات غسيل الأموال ونشاطات تمويل الإرهاب. وتمثلت هذه السياسية في أغسطس ٢٠٠٣ بتشريع نظام مكافحة غسيل الأموال وإصدار لائحته التنفيذية التي نصت على تجريم عمليات تمويل الإرهاب.

وقامت الدول بتبني التوصيات الدولية الأربعين الخاصة بمكافحة غسيل الأموال، فضلا عن التوصيات التسع الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب. وقامت بالموافقة والتنفيذ الفعلي للمعاهدات الدولية الخاصة بهذا المضمار والاستجابة الفعالة لقرارات مجلس الأمن الدولي المعنية بهذا الشأن، وخصوصاً الإيفاء بجميع متطلبات لجان مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي.

وعلى الصعيد العملي، قامت سلطات المملكة بوضع ضوابط جديدة تحكم سير العمل الخيري، وقامت كذلك بإغلاق وسحب التراخيص من المؤسسات الخيرية التي أثيرت الشكوك حول نشاطاتها، وقامت بفرض إشراف ومراقبة وزارة الشؤون الاجتماعية على نشاطات ما لا يقل عن ٢٤٥ جمعية خيرية خاصة لا تزال تمارس نشاطاتها الإنسانية داخل المملكة. وفي الوقت نفسه، قامت بإنشاء "الهيئة السعودية الأهلية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج" لتتولى عملية الإشراف والمتابعة المركزية للنشاطات الخيرية خارج المملكة.

وعلى الجانب الإجرائي، قامت السلطات بإنشاء لجان دائمة لتنفيذ سياستها في مكافحة الإرهاب وتمويله، منها إنشاء اللجنة الدائمة لمكافحة غسيل الأموال، وتنصيب لجنتين متخصصتين بمتابعة جهود مكافحة الإرهاب، هما اللجنة الدائمة واللجنة العليا لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى إنشاء وحدة للتحريات المالية تابعة لوزارة الداخلية تتابع التحقيق في النشاطات المالية غير المشروعة.

وعبر هذه الإجراءات العديدة والمعقدة، كان الهم والشاغل الأساسي لصناع القرار في الدولة هو إيجاد حالة توازن وتوافق بين استمرارية العمل الخيري والإنساني الذي هو من صلب ودعائم المجتمع، وبين التزام الدولة بمكافحة آفة الإرهاب التي أمست تهدد أمن واستقرار الدولة والمجتمع.

فالمملكة لم تغلق باب العطاء والبذل للعمل الخيري، وما تم إغلاقه هو باب دعم الإرهاب. ولا تزال أجهزة الدولة تنظر إلى كل قضية بناءً على معطياتها. فالتحقيقات التي تجريها أجهزة الدولة تهدف إلى منع استغلال الدوافع الحسنة والطيبة لمقدمي الخير ممن ساهموا ربما بتقديم الأموال مؤمناً وواثقاً بدوافع القائمين على جمعها، غافلا عن احتمال سوء استخدام هذه الأموال.

فقرار التحقيق في قضايا تمويل النشاطات الإرهابية هو حق وواجب على أجهزة الدولة الالتزام به. ونحن لدينا الثقة الكاملة في أن الدولة في تحقيقاتها مع الأشخاص الذين تم التحفظ عليهم ستستنير بالحقائق والقرائن والأدلة لفرض العدالة والإنصاف، ورعاية هيبة القانون وحماية المواطن، والمحافظة على سمعة الدولة

كاتب سعودي

التراث في سلطنة عمان 2-2

صناعة السفن

تتميز السلطنة بثراء تاريخي بحري، ينسج على عباءة التاريخ بأحرف من ذهب أمجاداً بحرية، سطرتها الأشرعة، والسواعد السمر، التي رفعت مجد عمان، مع إرتفاع شراع كل سفينة. وعبر آلاف السنين، قامت في أنحاء السلطنة، صناعات بحرية متقدمة، في ذلك الزمن، حيث يعود تاريخ الملاحة البحرية في عمان، الى أقدم عصور التاريخ، منذ المحاولات الأوغ التي قام بها الإنسان لشق مياه البحار، بإستخدام الصاري والشراع. ولما كانت عمان، تقع على ملتقى طرق بحرية هامة، تربطها بالخليج والهند، والبحر الأحمر وأفريقيا الشرقية، ومنذ ذلك الحين والعمانيون يلعبون دوراً هاماً في تاريخ الملاحة البحرية في المنطقة، سواء على صعيد الملاحة التجارية، أوعلى صعيد بناء السفن وتصميمها.

وبفضل صناعة السفن المتقدمة، في ذلك الزمن، أصبحت عمان أول دولة غير أوروبية يصل نفوذها الى أفريقيا، ويستمر هناك مئات السنين. كما كانت، في فترات أخرى، قوة بحرية سياسية مؤثرة إمتدت علاقاتها وصلاتها الى الصين، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وشكلت البحرية العمانية، عبر تاريخ عمان المديد، اليد الطولي والقوية لها، وكانت أداة إقتصادية هامة، أسهمت في إزدهار عمان الاقتصادي، سواء عن طريق التبادل التجاري، الداخلي والخارجي والنقل، أو صيد الأسماك، ومحار اللؤلؤ. وما السفينة الحربية سلطانة، التي أرسلت الى ميناء نيويورك في الولايات المتحدة، تحمل هدايا السيد سعيد بن سلطان للرئيس الأمريكي، إلا شاهداً جلياً على عظمة الأسطول العماني في ذلك الوقت.

وتستخدم في عمان طريقتان لصناعة السفن، حيث تعتمد الطريقة الأولى على وضع الألواح جنباً الى جنب، حيث تثقب على مسافات بمثقاب يدوي دقيق، ثم تستخدم هذه الثقوب لشد الألواح بواسطة الحبال المصنوعة من ألياف (جوز الهند)، ثم يجري تغليف هذه الثقوب بإستخدام مزيج من الليف، أو القطن الخام المشرب بزيت السمك – أو زيت جوز الهند أيضاً – أو زيت السمسم. وقد أكد الجغرافيون العرب، مثل الإدريسي وابن جبير، اللذان يعتقدان أن المراكب المخرزة بالليف، ذات القيعان المفرطحة، أكثر مرونة وأمناً إذا أصابت قاعاً قريباً، فإصدمت بالصخور، أو جلست عليها، مما لو كانت مثبتة بمسامير حديدية . وتعتمد الطريقة الثانية (طريقة المسامير)، وهي طريقة تقليدية متشابهة – في جوهرها – مع مناطق الخليج العربي، وكذلك مناطق البحر الأحمر.

ومن أهم الأخشاب المستخدمة في صناعة السفن: (الساج – البنطيق) والتي تستورد من الهند، بالإضافة الى أخشاب أشجار (القرط والسدر والسمر) الموجودة في السلطنة، والتي يصنع منها ضلوع السفينة. أما الأدوات المستخدمة في بناء السفن، فجميعها بدائية وبسيطة، كالمطرقة والمنشار، ومثقاب الخيط والقوس والأزميل، والسحج وحديدة القلفطة.

وتتميز السفن العمانية بتعدد أنواعها وأشكالها، بعض منها لم يعد مستخدماً الآن، والبعض الآخر لا يزال مستخدماً. وتتميز السفن العمانية الصنع عموماً بالمتانة والقوة، وتتراوح أعمار بعضها ما بين ٦٠–١٠٠ سنة. وكانت موانئ (صور ومطرح ومسقط وشناص) من أهم أحواض بناء السفن، ومن أشهر السفن العمانية (البغلة، الغنجة، البوم، السنبوق، والجلبوت، وابو بوز، والبتيل، والهوري، و البدن، والشا شة، والماشوة).

وتحرص الحكومة على تشجيع بناء مجسمات صغيرة للسفن العمانية يتم الإستفادة منها في أعمال الديكور والمشاركة في المعارض داخل وخارج السلطنة. كما أن النشاط السياحي البحري المتنامي في البلاد قد زاد من حجم الطلب على بعض الأنواع من السفن، بالإضافة الى الإقبال على ترميم السفن القديمة، والإستخدام المتنامي للسفن الكبيرة في صيد الأسماك.

الغزل

كان النسيج لا يزال موجودا في العديد من المدن والقرى على الرغم من أن معظم النساجين كانو من الرجال المسنين. إن عملية تمشيط المادة المنسوجة وغزلها تتم بواسطة آلات تقليدية مصنوعة من سعف النخيل بينما يتم تصميم النول بطريقة تقليدية. وكان النسّاج يجلس فيما يشبه الحفرة بينما تمتد أمامه خيوط النسيج البالغ طولها حوالي عشرين أو ثلاثين قدما. أما القماش الذي يتم نسجه فكان يستخدم لعمل (الوزرة) أو (اللنجي) الذي يرتديه الرجال. أما اليوم فإن مهارة النسّاج مرتبطة بروح الحماس المتوفرة لديه. أما أسرار طرق النسج فقد انتقلت للأجيال اللاحقة بواسطة أصحاب المهنة التقليديين من المسنين.

الفخار

يعود تاريخ صناعة أول فخاريات وجدت في عمان إلى عهد جمدت نصر (بداية الألف الثالث قبل الميلاد) وقد صنع الفخار الذي يمكن الانتفاع منه منذ أن بدأ الإنسان يحتاج للأواني أما الفخار الذي لا يزال يصنع في القرى حتى السبعينات فهو يستخدم في أغراض عملية إلى حد كبير، وهو يشمل أواني ذات مسام لحفظ المياه وأواني للطبخ وأكوابا. ويعتمد مستوى الإنتاج والطرق المتبعة على نوعية الطين المتوفر وعندما يكون الطين من النوعية السيئة تكون الطرق المستخدمة بدائية.

وإن كل صانعي الفخار في شمالي عمان هم من الرجال بصورة أساسية، فان النساء أيضا كن يقمن بصناعة مواد من الفخار في صلالة كالمباخر الجذابة والملونة، وطاسات للمياه وغيرها من المواد التي يحتاج الناس إليها، ويتم ذلك يدويا من دون عجلة بالإضافة إلى أن صنع الفخار المزخرف يقوم به أفراد ذوو كفاءة عالية فيصنعون أشكالا كالقوارب والسيارات والطائرات .

الموسيقى التقليدية

الموسيقى التقليدية تعني وتشمل أنماط متعددة من الموسيقى والغناء والتراث القديم، محليا يسمى ذلك النوع من التراث بالفنون ومفردها فن. وسلطنة عمان غنية بموسيقاها وفنونها الموسيقية وذلك يعبر عن عراقة حضارتها وتفاعل شعبها مع بعضه البعض وتفاعله مع محيطه الخارجي العربي والإفريقي والعالمي.

وقد تمثل اهتمام جلالته وحكومته الرشيدة بالموسيقى التقليدية العمانية في الجمع والتوثيق والدراسة وإقامة الندوات والحفلات وتشجيع ودعم الفرق الموسيقية المختلفة.

إميكول الإماراتية توفر مائة ألف طن من المياه المبردة لمشروع موتورسيتي في دبي

دبي / وام :

توفر شركة الإمارات لأجهزة التبريد (إميكول) ١٠٠ ألف طن من المياه المبردة لمشروع /موتور سيتي/ الذي يعد واحدا من أهم مشروعين تركز عليهما إميكول في الوقت الحالي.

وتعد إميكول مشروعا مشتركا بين شركة (مشاريع) التابعة لشركة دبي للإستثمار وشركة (الإتحاد العقارية) .. وتبلغ حصة مشاريع في شركة إميكول /٥٠/ في المائة.

وقال فؤاد يونان مدير عام إميكول في تصريح صحفي له بدبي اليوم إن الشركة ستخصص منشأتين لمشروع موتور سيتي تتسع كل منهما لنحو /٤٦/ ألف طن من المياه المبردة.

وأضاف أن إميكول ـ التي تتخصص في مجال توريد مياه مبردة للمجمعات السكنية والتجارية والصناعية ـ منحت عقدا لبناء المنشأتين اللتين تبلغ قيمتهما /٣٣٣/ مليون درهم إلى شركتي /دريك أند سكل/ و /ثيرمو/..

كما أعطت عقد إنشاء شبكة الأنابيب إلى شركة /كات/ .. حيث من المتوقع إنجاز هذه الشبكة في نهاية العام الحالي موعد انتهاء المرحلة الأولى من أول منشأة.

وأوضح يونان أن إميكول تسعى لتعزيز تواجدها في سوق خدمات التبريد المتنامي والتغلب على كافة التحديات التي تواجهها.. وهو الذي يمكن الشركة من توفير مياه مبردة بأعلى معايير الجودة لمشروع موتور سيتي /.

وتتركز جهود إميكول حاليا على مشروعين هامين هما /موتور سيتي/ و /مجمع دبي للاستثمار/.

كما ستوفر الشركة /٢٥٠/ ألف طن من المياه المبردة لعدة مشاريع داخل مجمع دبي للإستثمار تشمل مجمع /إيوان ريزيدنسز/ و /دبي لاغون/ و /دبي كراون سيتي/ ومشروع /رتاج/ السكني ومشروع /باليسيدس/ الذي أطلق مؤخرا.

وذكر يونان أن إميكول ستبني ثمان منشآت مختلفة لهذين المشروعين الكبيرين تتراوح طاقتهما الإنتاجية ما بين /١٥/ ألفا و /٧٥/ ألف طن من المياه المبردة.

وقال إن الشركة ستطور خلال فترة تتراوح ما بين ثلاثة وخمس سنوات شبكة متكاملة تحت الأرض من أنابيب التوزيع ومحطات لنقل الطاقة وأنظمة قياس لاسلكية شاملة تقدر قيمتها بأكثر من /٢ر٥/ مليارات درهم..

وتمتلك الإمارات إمكانية كبيرة لتصبح أضخم سوق لخدمات مناطق التبريد في العالم حيث تقدر نسبة الطلب على المياه المبردة خلال الأعوام العشرة المقبلة بحوالي عشرة ملايين طن.

البنك الدولي يشيد بالاصلاحات الاقتصادية الكويتية

واشنطن /كونا:

أشاد البنك الدولي أمس بالاقتصاد الكويتي والإصلاحات الحكومية الهادفة إلى تحسين الأداء الاقتصادي على نحو اكبر وزيادة الشفافية.

جاء ذلك في بيان اصدره البنك هنا حول اجتماع المدير الاداري للبنك خوان خوسيه دابوب مع مسؤولين في الكويت وعقده محادثات مع نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء إسماعيل الشطي.

وذكر البيان ان وفد البنك أشاد خلال الاجتماع بأداء الاقتصاد الكويتي ورؤية الحكومة للإصلاح وتركيزها على قضايا الحكم والشفافية.

وأضاف ان الوفد ناقش خلال محادثاته التقدم الذي احرزته الكويت في تعزيز دور القطاع الخاص كما تبادل وجهات النظر مع مجموعة من البرلمانيين الكويتيين حول العقود التي يتم تنفيذها بنظام البناء والتشغيل والتحويل المعروف باسم (بي. او.تي).

ونسب البيان إلى دابوب إعرابه عن الإعجاب الشديد بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها الكويت خلال العقد الماضي.

وابدي دابوب رغبة البنك في زيادة نطاق التعاون مع الكويت لتعزيز الشراكة المتنامية معها لاسيما وأنها تعد شريكا قويا واعدا في الشرق الأوسط.

ويقوم البنك الدولي بتنفيذ برنامج فني مع الكويت يستهدف تقديم الخبرة الدولية للمؤسسات الكويتية لدعم عملية الإصلاح في الكويت لاسيما في مجال الحكم ومكافحة الفساد.

وكان وفد البنك قد أنهى زيارته للكويت التي استمرت يومين التقى خلالها وزير المالية بدر الحميدي ووزيرة الاتصالات معصومة المبارك وأعضاء في غرفة التجارة واللجنة المالية في البرلمان الكويتي.

الإمارات تخفض الرسوم التي تسددها شركات الاتصالات للحكومة

دبي /وكالات:

قال سلطان المنصوري وزير تطوير القطاع الحكومي الإماراتي ان حكومة دولة الإمارات ستعلن بحلول شهر أبريل ٢٠٠٧ عن نظام جديد للرسوم التي تتقضاها الدولة من شركات الاتصالات بحيث تقل الرسوم نحو الخمس عن المستوى الحالي.

وصرح الوزير بأنه سيطلب من مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" والامارات للاتصالات المتكاملة "دو" دفع نحو ٤٠٪ من أرباحهما السنوية للحكومة.التخفيض يبدأ في ابريل ٢٠٠٧

وتسدد اتصالات التي تسيطر عليها الدولة ٥٠٪ من ارباحها السنوية للدولة. وتبدأ "دو" التي تمتلك الحكومة الاتحادية نسبة ٤٠٪ منها في تقديم خدمات الهاتف المحمول هذا الشهر عقب اعلانها عن استراتيجيتها للتسعير.وقال المنصوري وهو ايضا رئيس لجنة عليا للاشراف على قطاع الاتصالات في الامارات ان القرار سيتخذ في أول ثلاثة اشهر من ٢٠٠٧ وان الرسوم ستكون حوالي ٤٠٪. وفي نوفمبر / ٢٠٠٧ قال المنصوري ان الخفض لنسبة ٤٠٪ ربما ينفذ بشكل تدريجي على مدار ثلاثة أو أربعة أعوام.

وأضاف ان الحكومة ستحدد الرسوم في خطة استراتيجية دخلت مناقشتها مراحلها النهائية. وفي اكتوبر / ٢٠٠٧ قال محمد القمزي الرئيس التنفيذي لاتصالات ان شركته طلبت من الحكومة خفض الرسوم التي تدفعها الى ٢٠٪ عقب حصول "دو" على ترخيص في عام ٢٠٠٦.

وينهي ترخيص "دو" احتكار "اتصالات" الفعلي لقطاع الاتصالات في الامارات.

"أبوظبي للاستثمار" تطلق مشروع "تلال الغروب" في البحرين

دبي / بنا:

أعلنت شركة بيت أبوظبي للاستثمار إطلاق مشروع "تلال الغروب" الذي يعد ثاني أكبر مشاريعه في البحرين،باستثمارات تتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي ، فيما تجري في الوقت الراهن، الأعمال الإنشائية لمشروع "الخور" التابع للشركة نفسها وفق الجدول الزمني المحدد له.

وقال الرئيس التنفيذي لبيت أبوظبي للاستثمار رشاد جناحي ى أن مساحة المشروع تبلغ ٥٠٠ ألف قدم مربع تقريبا وسيقام في موقع الممر الجنوبي لمشروع منتجع العرين، الذي تبلغ استثماراته مليار دولار والمقرر الإنتهاء منه في عام ٢٠٠٩، مشيرا إلى أن إطلاق المشروع الثاني للبيت "تلال الغروب" في البحرين، يعكس إمكانات النمو الواعدة التي يشهدها القطاع العقاري المتميز في المملكة وإمكانية استقطابه للمستثمرين على المستويين الإقليمي والعالمي.

"أسمنت الشرقية" السعودية توزع 4 ريالات للسهم عن 2006

دبي / واس :

أوصى مجلس إدارة شركة أسمنت المنطقة الشرقية، بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة ٤٠٪ من رأس المال، بما يعادل ٤ ريالات للسهم (الدولار يعادل ٣,٧٥ ريال)، على أن يتم رفع هذه التوصية لأخذ الموافقة عليها من الجمعية العامة العادية المقرر انعقادها في ١١مارس٢٠٠٧.

وقال بيان للشركة إن مجلس إدارة الشركة عقد أمس اجتماعاً، اقر خلاله النتائج المالية للشركة لعام ٢٠٠٦، والتي أظهرت ارباحاً صافية قياسية لم يسبق تحقيقها على مدى تاريخ الشركة بلغت ٤٤٥ مليون ريال بنسبة نمو تبلغ ٤٩٪ عن أرباح العام ٢٠٠٥ البالغة ٢٩٩ مليون ريال.

وأشار البيان إلى أنه نتيجة لذلك أرتفع دخل السهم لعام ٢٠٠٦، ليبلغ ٥,١٨ ريالات، مقابل ٣,٤٧ ريالات لعام ٢٠٠٥، وبلغ صافي الأرباح التشغيلية للشركة لعام ٢٠٠٦، نحو ٤٣٧ مليون ريال، مقارنة بحوالي ٢٨٥ مليون ريال للعام الماضي ٢٠٠٥، بزيادة قدرها ٥٣٪.

وحققت الشركة أرباحا صافية للربع الرابع من العام ٢٠٠٦، بلغت ١١١ مليون ريال، مقارنة بمبلغ ٦٢ مليون ريال، لذات الفترة من العام السابق بزيادة نسبتها ٧٩٪. وأرجع البيان النمو القياسي في صافي أرباح الشركة خلال عام ٢٠٠٦، بشكل أساسي لإرتفاع حجم المبيعات.

ارتفاع قيمة أصول البنوك في سلطنة عمان بنسبة 24.4 % في 2006

مسقط /كونا :

ارتفع اجمالي اصول البنوك التجارية في سلطنة عمان بنسبة ٢٤,٤ ٪ ليصل الى ٧٠١٧,٦ مليون ريال عماني (الدولار=٠,٣٨ ريال) في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

وأوضح تقريران اجمالي رصيد الائتمان الذي منحته البنوك التجارية زاد بنسبة ١٩,٤ ٪ ليصل الى ٤٥٩٨,٤ مليون ريال عماني في الفترة نفسها.

وارتفعت نسبة الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بواقع ٦٨,٥ ٪ لتصل الى ١٥٦٥,٢ مليون ريال عماني فيما ارتفع اجمالي مبالغ الودائع لدى البنوك التجارية بنسبة ٢٥,١ ٪ ليصل الى ٤٦٥٦,٢ مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر ٢٠٠٦ مقارنة بـ٣٧٢١,٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٥.

أما مجموع رؤوس الأموال الرئيسية والاحتياطيات الخاصة بالبنوك التجارية فقد ارتفع من ٦٥١,٧ مليون ريال عماني في نوفمبر ٢٠٠٥ الى ٧٢٦,٧ مليون ريال عماني في نوفمبر ٢٠٠٦. وأوضحت الاحصاءات التي تضمنها التقرير أن صافي ربح البنوك التجارية بعد خصم مخصصات الديون المعدومة والضرائب بلغ نحو ١٣٩,٩ مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر ٢٠٠٦ مقابل ١٠٦,٢ مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر من عام ٢٠٠٥. وتميزت سوق النقد في السلطنة خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٦ بوجود فائض في السيولة الأمر الذي دفع البنك المركزي العماني الى اتباع سياسة نقدية تمتص فائض السيولة عبر اصدار شهادات الايداع مع ضخ السيولة الى السوق احيانا عبر عمليات اعادة شراء الاوراق المالية.

(البنك الأهلي التجاري السعودي) و مجموعة (جولدمان ساكس) يؤسسان شركة لإدارة الأصول

NCB الأهلي
البنك الأهلي التجاري السعودي

الرياض /وأس:

اتفقت مجموعة جولدمان ساكس العالمية والبنك الأهلي التجاري السعودي على تأسيس وحدة للعمليات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول للاستفادة من الفرص المتاحة في المملكة.

وقال البنك الأهلي التجاري وقعت جولدمان ساكس الدولية والبنك الأهلي التجاري بالمملكة العربية السعودية وشركة الأهلي المالية مذكرة تفاهم مبدئية للتعاون الاستراتيجي فيما بينهم."

وشركة الاهلي المالية شركة تابعة للبنك الأهلي تحت التأسيس. وقال البنك في البيان الذي نشر على موقع البنك على الانترنت "تعتزم جولدمان ساكس وشركة الأهلي المالية التعاون في العديد من مجالات العمل داخل المملكة العربية السعودية وكذلك في مجالات العمل المرتبطة بالمملكة في الخارج."

وقال سامي عبود المدير الكبير في شركة الاهلي المالية ان رأس مال الشركة سيبلغ مليار ريال (الدولار=٣,٧٥ ريال). وقال لتلفزيون العربية ان البنك الأهلي التجاري سيحتفظ بحصة اغلبية في الشركة.

وقال بيان البنك "تنص مذكرة التفاهم على مساهمة جولدمان ساكس في رأس مال شركة الاهلي المالية."

وقال مسؤول في البنك الاهلي التجاري طلب عدم نشر اسمه ان مجموعة جولدمان ساكس ستمتلك حصة تصل الى ٤٠ ٪ في شركة الأهلي المالية.

شركة "إشراقة" الإماراتية تطلق مشروع "سيزونز كوميونتي" السكني بقرية الجميرا

دبي / وام :

أعلنت "إشراقة" شركة التطوير العقاري التي تتخذ من الإمارات مقراً لها عن إطلاق مشروعها العقاري الجديد "سيزونز كوميونتي" وهو المشروع السكني الأول للشركة في قرية الجميرا. ومن المقرر الانتهاء من المشروع الذي تبلغ تكلفته الإجمالية ١,٢ مليار درهم (الدولار=٣,٦٧ دراهم) في شهر ديسمبر/ ٢٠٠٨، ويضم أربع مجمعات سكنية يجسد كل منها لونا يعكس فصلاً من فصول السنة الأربعة.

و يتألف المشروع من ١٤٠٠ وحدة سكنية مكونة من غرفة وغرفتي نوم الى جانب شقق "التاونهاوس" المؤلفة من أربع غرف نوم.

وقال رئيس "إشراقة" الشيخ بدر الزهراني إن الشركة تعكف على استثمار ما قيمته ٦ مليارات درهم في مشاريعها العقارية. وأضاف: "وقع اختيار الشركة على قلب مدينة دبي وبالتحديد قرية الجميرا وهو الموقع الأفضل لما تتميز به من تسهيلات استثنائية ومميزة. وتتجسد أهداف الشركة في توفير أعلى مستويات الجودة للمستثمرين من خلال النمط الجديد والعصري لوحداتنا السكنية".